Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 246-270
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.13

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The Mechanism of Internal Audit and Its Role in Activating Banking Governance Principles
A Practical Study in Private Iraqi Commercial Banks*

Taleb Hmad Awad[(1)], Amer Mohammed Salman[(2)]
Middle Technical University - AlAnbar Technical Institute[(1)], University of Baghdad - Higher Institute for Accounting and Financial Studies[(2)]
(1) talebhmad@mtu.edu.iq (2) amer.m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Key words:
Internal Auditing, Banking Governance, Board Members.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	18 ***Feb***. 2025
Accepted	10 ***Mar***. 2025
Avaliabble online	30 ***Jun***. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Talib Hamad Awad
Middle Technical University

Abstract:
The research aims to explain the role that the internal audit mechanism plays in ensuring an effective framework for governance in Iraqi private commercial banks, and on this basis was highlighted the theoretical concepts of internal audit, corporate governance in general, internal audit and corporate governance in particular, In order for the study to achieve the desired results, it was supported by an applied study on a sample of private Iraqi commercial banks by using the corresponding tools and checklist in data collection and analysis by the statistical SPSS program, which allowed access to a set of results, the most important of which was that the internal audit has importance for all stakeholders, to provide The elements of credibility and transparency of the outputs of the accounting process represented by the information in the financial statements and reports, Also, corporate governance that the Institute of Auditors emphasized has become one of the objectives of internal audit through its evaluation and improvement of its effectiveness in the bank, and the researcher has found that a department or department in the Central Bank of Iraq should be created to follow up on the implementation and activation of governance in banks and also involve internal auditors in preparing the compensation structure Incentives for members of the board of directors and executive management, in addition to providing advice to the board of directors regarding the bank's strategy and its mechanisms.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1):246-270
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.13

آلية التدقيق الداخلي ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية
بحث تطبيقي في المصارف التجارية العراقية الخاصة*

طالب حمد عواد
الجامعة التقنية الوسطى ـ المعهد التقني الانبار
talebhmad@mtu.edu.iq

أ.د. عامر محمد سلمان
جامعة بغداد- المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
amer.m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان الدور الذي تلعبه آلية التدقيق الداخلية في ضمان وجود إطار فعال للحوكمة في المصارف العراقية التجارية الخاصة، وعلى هذا الأساس تم تسليط الضوء على المفاهيم النظرية للتدقيق الداخلي وحوكمة الشركات بشكل عام والتدقيق الداخلي والحوكمة في المصارف بشكل خاص، ولكي تحقق الدراسة النتائج المرجوة منها تم تدعيمها بدراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة وذلك باستخدام أدوات المقابلة و قائمة الفحص في جمع البيانات وتحليلها بواسطة البرنامج SPSSالإحصائي مما سمح بالوصول إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن التدقيق الداخلي له أهمية لجميع أصحاب المصالح، لتوفير عنصري المصداقية والشفافية لمخرجات العملية المحاسبية المتمثلة بالمعلومات الواردة في القوائم المالية والتقارير، كما ان حوكمة الشركات التي أكد عليها معهد المراجعين أصبحت من اهداف التدقيق الداخلي من خلال تقيمها وتحسين فاعليتها في المصرف، كما وتوصل الباحث الى وجوب استحداث دائرة او قسم في البنك المركزي العراقي خاص بمتابعة تطبيق وتفعيل الحوكمة في المصارف وايضاً اشراك المدققين الداخليين في اعداد هيكل التعويضات والحوافز لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالإضافة الى تقديم المشورة الى مجلس الإدارة فيما يخص استراتيجية المصرف واليات تطبقها.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الحوكمة المصرفية، اعضاء مجلس الإدارة.

المقدمة:

حظي مفهوم الحوكمة المصرفية أو حوكمة الشركات باهتمام كبير في المؤسسات المصرفية العراقية، نظرًا لأهميته كإحدى الآليات الفعالة في الحفاظ على استقرار النظام المالي بشكل عام والنظام المصرفي بشكل خاص. وسعيًا لمواكبة التطورات الدولية وتعزيز نظام الحوكمة المؤسسية وفقًا لأفضل الممارسات في القطاع المصرفي، عمل البنك المركزي العراقي على ترسيخ وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية من خلال تنفيذ تطورات هيكلية ورقابية تهدف إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي.

وفي هذا السياق، تم إعداد **دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف** من قبل البنك المركزي العراقي، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية ووفقًا للقوانين العراقية ذات الصلة والمعايير الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية.

ومع ذلك يتطلب التطبيق الفعّال لمبادئ الحوكمة في المصارف اعتماد مجموعة من الآليات، ويُعد **التدقيق الداخلي** من بين أهم هذه الآليات، لما له من دور محوري في تعزيز الأداء العام للمصارف وتحسين الأساليب الرقابية. ويأتي ذلك انطلاقًا من كون التدقيق الداخلي جزءًا أساسيًا من نظام الرقابة الداخلية، وأحد المتطلبات الرئيسية لتفعيل نظام الحوكمة المصرفية وضمان وجود إطار فعّال لها.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 246-270
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.13

1ـ منهجية البحث ودراسات سابقة

1ـ1ـ مشكلة البحث:

يشكّل القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، مما يستلزم تعزيز مستويات الشفافية والمصداقية لضمان استقراره وكفاءته. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى البحث في آلية التدقيق الداخلي ودورها في تعزيز إطار الحوكمة الفعالة داخل المصارف، وذلك من خلال تحليل مدى تأثيره في تحسين الرقابة الداخلية، والحد من المخاطر، وتعزيز الامتثال للمعايير التنظيمية، بما يسهم في تحقيق أداء مصرفي مستدام وموثوق.

1ـ2ـ أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الدور الحيوي الذي يلعبه التدقيق الداخلي كإحدى الآليات الأساسية التي تساهم بشكل كبير في تعزيز بيئة عمل تتسم بالشفافية والمصداقية داخل المنظمات بشكل عام، وخصوصًا في القطاع المصرفي. كما تتجلى أهمية البحث في كونه يتناول موضوع الحوكمة المصرفية، الذي يُعَدُّ من المواضيع الحديثة التي تشهد تطورات وتحولات متسارعة في ظل التحديات الاقتصادية الحالية. ومن هذا المنطلق، يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مبادئ وأسس الحوكمة المصرفية، ودور التدقيق الداخلي في دعمها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

1ـ3ـ أهداف البحث:

1- توضيح مفهوم الحوكمة المؤسسية أو حوكمة الشركات بشكل عام، مع التركيز على تطبيقاتها في القطاع المصرفي بشكل خاص.
2- استعراض مبادئ الحوكمة وأسسها الأساسية في المصارف، مع تسليط الضوء على أهم الركائز التي تدعم حوكمتها الفعالة.
3- توضيح المفاهيم الأساسية للتدقيق الداخلي وتوجهاته الحديثة.

1ـ4ـ فَرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية مفادها: أن للتدقيق الداخلي في المصارف دور مؤثر وفعال في ضمان وجود إطار فعال للحوكمة في المصارف.

1ـ5ـ منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي (الاستدلالي) في وصف وتحليل مبادئ الحوكمة في المصارف ودراسة ارتباطها بالتدقيق الداخلي. كما استخدم المنهج الوصفي (التحليلي) في الجانب التطبيقي لتقديم تحليل معمق وموضوعي للبيانات والمعلومات ذات الصلة.

1ـ6ـ حدود البحث:

الحدود المكانية والزمانية:

1) الحدود المكانية: عينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة في محافظة بغداد.
2) الحدود الزمانية: الحدود الزمانية للبحث للمدة من 2019 – 2020.

1ـ7ـ مجتمع وعينة البحث:

1- مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية الخاصة العاملة في بغداد، والبالغ عددها 20 مصرفاً.

2- عينة البحث: تم اختيار المصارف المدرجة أدناه حسب سعة النشاط المصرفي وامكانية الحصول على البيانات، وهي: -
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ومصرف الخليج التجاري ومصرف الائتمان العراقي ومصرف اشور الدولي للاستثمار ومصرف بابل ومصرف الاستثمار العراقي والمصرف الأهلي العراقي.

1-8- مصادر جمع البيانات والمعلومات:

استخدم الباحث المصادر التي يراها ضرورية لإكمال متطلبات البحث، وكما يأتي:
1- الجانب النظري:
أ- الكتب والأطاريح والرسائل والبحوث، والدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث.
ب- القوانين، والنظم والتعليمات المعتمدة.
ج- الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).
2- الجانب العملي:
استخدم الباحث استمارة الفحص وطريقة المقابلة لغرض الحصول على البيانات المطلوبة لإتمام متطلبات الجانب العملي للبحث، وتم تصميم استمارة الفحص بالاعتماد على دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي ومبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية الصادر عن اللجنة العربية للرقابة والصيرفة / صندوق النقد العربي وبعض الدراسات السابقة التي تسنى للباحث الاطلاع عليها، فضلاً عما تم استنتاجه من خلال قراءة الجانب النظري لموضوع البحث، بالإضافة الى مقترحات السادة المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص.

2ـ دراسات سابقة:

2ـ1ـ دراسة ياس (2019) بعنوان **"مدى التزام المصارف بدليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر من البنك المركزي العراقي"**، تناولت مستوى التزام المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية كما وردت في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي. ركزت الدراسة على تقييم مدى توافق ممارسات المصارف مع المتطلبات التنظيمية، وأثر ذلك على الشفافية والمصداقية في العمليات المصرفية. كما استعرضت الدراسة التحديات التي تواجه المصارف في تنفيذ تلك المبادئ وسبل تعزيز الالتزام بها.
2ـ2ـ دراسة الرحماوي (2018) بعنوان **"دور التدقيق الداخلي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"**، تناولت أهمية التدقيق الداخلي كأداة فعالة في الكشف عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد منها. ركزت الدراسة على تحليل دور التدقيق الداخلي في تعزيز الرقابة والشفافية داخل المؤسسات المالية، مع تسليط الضوء على الأساليب والإجراءات التي يمكن أن تسهم في كشف الأنشطة المشبوهة وتعزيز الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.
2ـ3ـ دراسة بوزارة (2015) بعنوان **"أثر الحوكمة البنكية في إدارة المخاطر"**، بحثت في تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية على فعالية إدارة المخاطر في المصارف. ركزت الدراسة على كيفية مساهمة الحوكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يساعد في تقليل المخاطر المالية والتشغيلية. كما تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية والهياكل الإدارية في تحسين عملية اتخاذ القرارات وتقليل احتمالية التعرض للأزمات المالية.
2ـ4ـ دراسة **FLOREA (2013)** بعنوان **"Internal Audit and Corporate Governance"** تناولت العلاقة بين التدقيق الداخلي والحوكمة المؤسسية، وركزت على دور التدقيق الداخلي في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات. استعرضت الدراسة كيف يسهم التدقيق الداخلي في تحسين فعالية الرقابة وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى دعمه لعمليات اتخاذ

القرار من خلال تقديم تقييمات موضوعية ومستقلة. كما ناقشت الدراسة أهمية التكامل بين وظائف التدقيق الداخلي ومجالس الإدارة لتحقيق حوكمة فعالة ومستدامة.

3ـ الجانب النظري

3ـ1ـ التدقيق الداخلي

3ـ1ـ1ـ مفهوم التدقيق الداخلي:

نشأت وظيفة التدقيق الداخلي نتيجة للتطور السريع الذي شهدته المنظمات الاقتصادية، مما استدعى وجود أنظمة رقابية فعالة لضمان سير أنشطة المؤسسة بطريقة سليمة. ومع ازدياد حجم الشركات المساهمة وتوسع نطاق أعمالها وتعقيدها، ازدادت أهمية التدقيق الداخلي كوظيفة تتبع مجلس إدارة الشركة، حيث تسهم في التحقق من دقة المعلومات المالية التي تعتمد عليها القرارات الإدارية. يُعد التدقيق الداخلي أداة فعالة لضمان كفاءة الأداء الإداري وفعالية الموظفين (Ramamoorti, 2003: 3). يُعرَّف التدقيق الداخلي بأنه "نشاط موضوعي ومستقل واستشاري، يهدف إلى تقييم فاعلية البيئة الرقابية، مما يعزز من قيمة الوحدة الاقتصادية ويحسن من عملياتها " (Kagermann & etal, 2008:4).بينما يعرّفه (Pickett) على أنه "نشاط مستقل للتقييم تستعين به الإدارة العليا في الوحدات الاقتصادية لدعم كفاءة وفعالية إدارة الأعمال. ويعتبر وظيفة تأكيدية تقدم رأيًا مستقلًا وموضوعيًا لتعزيز نظام الرقابة الداخلية لتحقيق أهداف الوحدة، كما يُقدّم خدمات استشارية لدعم هذا النظام.(Pickett, 2010:316) "

أما التعريف الحديث لمعهد المدققين الداخليين، فيصف التدقيق الداخلي بأنه "نشاط مستقل، تأكيدي موضوعي واستشاري، يهدف إلى زيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعدها على تحقيق أهدافها من خلال إطار منظم ومُنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، والرقابة، وعمليات الحوكمة" (حليمة وبشيرة: 2018: 8).

وفي جمهورية العراق عرّفه مجلس المعايير المحاسبية والرقابية بأنه "جهاز تقويم مستقل ضمن تشكيلات المؤسسة، يُعد أحد وسائل الرقابة الداخلية الفعالة، تُنشئه الإدارة لخدمتها وللتأكد من تطبيق وكفاية وسائل الضبط الموضوعة. ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الضوابط والإجراءات لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، وحماية أصول وأموال المؤسسة، والتأكد من التزام الموظفين بالسياسات والخطط والإجراءات الإدارية" (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي: 148، 2000).

3ـ1ـ2ـ أهمية التدقيق الداخلي:

اكتسبت وظيفة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة في معظم الشركات، حيث أصبحت جزءًا أساسيًا من الهيكل التنظيمي الأعلى، ليس فقط كأداة رقابية، ولكن كنشاط تقييمي يهدف إلى مراجعة وتحليل مختلف الأنشطة والعمليات بهدف تطويرها. ويعود هذا التطور إلى مجموعة من العوامل التي أكدت أهميتها، وتشمل ما يلي: (نورالدين، 2017: 21)

1. **مواجهة التحديات الاقتصادية :**يسهم التدقيق الداخلي في تحليل كيفية تنفيذ الأنشطة داخل المؤسسة، مما يجعله أداة رقابية فعالة تساعد الإدارة العليا في مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة والمحفوفة بالمخاطر، وذلك من خلال ضمان كفاءة نظام الرقابة الداخلية (الرحماوي، 2018: 30).
2. **توسع حجم الشركات وتعقيد عملياتها :**أدى النمو الكبير في حجم الشركات وتوسع نطاق أعمالها في البيئة الاقتصادية الحديثة إلى صعوبة متابعة الإدارة لكل الأنشطة ونتائج الأعمال عبر التواصل المباشر، مما أبرز الحاجة إلى التدقيق الداخلي كوسيلة للرقابة والتحليل (العبودي، 2015: 36).

3. **التحول إلى التدقيق الاختباري :**نظرًا لتزايد حجم وتعقيد العمليات في الوحدات الاقتصادية، لم يعد بإمكان المدقق الخارجي مراجعة جميع العمليات بشكل شامل، وأصبح يعتمد على التدقيق الاختباري الذي يشمل فحص عينة ممثلة. لضمان موثوقية هذه الاختبارات، يجب وجود نظام رقابة داخلية فعّال، ويُعد قسم التدقيق الداخلي الكفء جزءًا أساسيًا من هذا النظام (شحاتة، 2014: 265).
4. **رغبة الإدارة في تقديم بيانات دقيقة للأطراف الخارجية :**تسعى الإدارة إلى تقديم صورة إيجابية وموثوقة للملاك والمساهمين والجهات الخارجية، وذلك يتطلب توفير بيانات دقيقة وشفافة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال نظام فعّال للرقابة الداخلية مدعوم بتدقيق داخلي موثوق (نورالدين، 2017: 22).
5. **اتباع أسلوب اللامركزية الإدارية :**أدى تطبيق اللامركزية في الشركات الكبيرة إلى ضرورة تأكد الإدارة العليا من التزام الإدارات الفرعية بالخطط والسياسات العامة. ويُعد التدقيق الداخلي الفعّال أداة أساسية لتحقيق هذا الهدف وضمان التنسيق والانضباط التنظيمي (بلقاسم، 2017: 6).

3ـ1ـ3ـ اهداف التدقيق الداخلي:

تطورت اهداف التدقيق الداخلي بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في شركات الاعمال لمساعدة الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتها المختلفة ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية وتتمثل تلك المراحل فيما يلي:

المرحلة الأولى: هدف الحماية.

المرحلة الثانية: هدف البناء او التطوير.

المرحلة الثالثة: هدف تحقيق الكفاية للوحدات الاقتصادية وتوفير الرفاهية للمجتمع. (الجمال،2014: 388-389)

ولقد حدث تطور سريع على أهداف وظيفة التدقيق الداخلي، إذ اصبحت تتمثل بالآتي:

أ- اضافة قيمة للشركة او المؤسسة وتحسين عملياتها. (الرمحي،2017: 23).

ب- تقييم وتحسين فاعلية ادارة المخاطر في الشركة.

ت- تقييم وتحسين فاعلية الرقابة في الشركة.

ث- تقييم وتحسين فاعلية الحوكمة في الشركة.

ولتحقيق ذلك لم تعد التكلفة قيداً على أداء وظيفة التدقيق الداخلي الحديثة. (محسن،2016: 22).

3ـ1ـ4ـ تعريف التدقيق الداخلي في المصارف:

يُعرَّف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة مستقلة تُنشأ داخل المصرف بهدف فحص وتقييم جميع أنشطته، سواء كانت مالية أو إدارية، ودعم جميع الموظفين في أداء مهامهم من خلال التحليل والتقييم، بالإضافة إلى تقديم التوجيهات والاستشارات المتعلقة بمختلف الأنشطة في المصرف. ويهدف التدقيق الداخلي أيضًا إلى التأكد من الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات بما يتماشى مع السياسات العامة للمصرف (عبدالله، 2014: 437).

كما يُعرّفه **معهد المراجعين الداخليين** بأنه "نشاط مستقل، تأكيدي موضوعي واستشاري، يهدف إلى تعزيز قيمة المصارف وتحسين عملياتها. ويساعدها على تحقيق أهدافها من خلال منهج منظم ودقيق يهدف إلى تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، وحوكمة الشركات" (عائشة، 2015: 7).

3ـ1ـ5ـ اهمية التدقيق الداخلي في المصارف:

تتجلى أهمية التدقيق الداخلي في المصارف من خلال دوره الحيوي في تعزيز الكفاءة والشفافية وتحسين الأداء العام، وذلك من خلال مجموعة من المهام الأساسية، وتشمل ما يلي:

1. **التقييم الدوري للسياسات المحاسبية والمالية :**التأكد من أن السياسات المالية والمحاسبية تُنفَّذ وفقًا للخطة الموضوعة دون أي انحرافات، مما يضمن دقة وسلامة البيانات المالية.
2. **مراجعة السياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية :**إجراء تقييم دوري للسياسات الإدارية والإجراءات المرتبطة بها، وتقديم التوصيات لتحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى مستويات الكفاءة الإدارية (عائشة، 2015: 7).
3. **فحص فعالية نظام الرقابة الداخلية :**تقييم مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلي وأنظمة الضبط الداخلي، والتأكد من تنفيذ المهام والمسؤوليات وفقًا للمعايير المحددة.
4. **مراجعة الامتثال للسياسات والضوابط :**التحقق من التزام المصرف بالسياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر وحوكمة الشركات، لضمان الامتثال للمعايير الرقابية.
5. **مراقبة سير العمل :**التأكد من أن العمليات اليومية في مختلف أقسام ودوائر المصرف تُدار بكفاءة وفاعلية، مما يساهم في تحقيق الأهداف التشغيلية بشكل أكثر فعالية (محمد، 2017: 39).

3-1-6- اهداف التدقيق الداخلي في المصارف:

يُطلب من المدقق الداخلي في المصرف تقديم تقارير خاصة للجهات العليا المشرفة والسلطات الرقابية الأخرى. إلى جانب ذلك، يسعى المدقق الداخلي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، والتي تشمل ما يلي(RSM, 2008: 5) :

1. **الاستخدام الأمثل للموارد :**التأكد من كفاءة استغلال الموارد المتاحة في المصرف لتحقيق أعلى عائد ممكن، وذلك من خلال متابعة استخدام الأصول والموارد بشكل فعّال.
2. **تقييم نظام الرقابة الداخلية :**مراجعة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، بما في ذلك تحليل السياسات والإجراءات المعمول بها داخل المصرف لضمان كفاءتها وملاءمتها للأهداف التنظيمية.
3. **حماية أصول المصرف :**الحفاظ على أصول المصرف من خلال تحديد وتقييم المخاطر المحتملة، ومراقبة الأنشطة التي قد تؤثر على سلامة الأصول لضمان حمايتها من الفقد أو الإساءة في الاستخدام.
4. **دعم الامتثال لمبادئ حوكمة الشركات :**تعزيز الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات من خلال تقديم تقارير مستقلة وموضوعية إلى لجنة التدقيق، مما يعزز الشفافية والمساءلة في إدارة المصرف.
5. **مراجعة الالتزام بالسياسات والقوانين :**التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية للمصرف، بالإضافة إلى التأكد من الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة.
6. **زيادة موثوقية القوائم المالية :**تعزيز مصداقية ودقة القوائم المالية من خلال مراجعتها وتحليلها بشكل دقيق، مما يعزز ثقة أصحاب المصلحة في المعلومات المالية المقدمة (المدهون، 2014: 33).

3-1-7- مهام التدقيق الداخلي في المصارف

تتضمن مهام التدقيق الداخلي في المصارف مجموعة من الأنشطة الأساسية التي تهدف إلى تعزيز فعالية الرقابة الداخلية وتحسين الأداء العام للمصرف. وتشمل هذه المهام ما يلي:

1. **إعداد خطة عمل سنوية :**وضع خطة سنوية شاملة لأنشطة التدقيق الداخلي، مع التركيز على البنود ذات المخاطر العالية لضمان معالجتها بفعالية وتحقيق أقصى قدر من الحماية والشفافية.

2. **المساعدة في تطوير النظم وحل المشكلات :**المساهمة في تحسين النظم الداخلية للمصرف من خلال تقديم توصيات بنّاءة، ومعالجة المشكلات في مراحلها المبكرة لمنع تفاقمها أو تراكمها.(Simpson, 2005: 15)
3. **تقديم تقارير دورية :**إعداد تقارير دورية تشمل التقارير الشهرية، وربع السنوية، ونصف السنوية، والسنوية، لتوثيق نتائج أنشطة التدقيق الداخلي، مما يعزز الشفافية ويوفر متابعة دقيقة ومستمرّة للأداء (البنك المركزي العراقي، 2018: 43).
4. **تنفيذ مهام مخصصة عند الحاجة :**إجراء تحقيقات خاصة أو مراجعات تفصيلية عند طلب الإدارة العليا، وذلك للتحقق من أي مخالفات أو مشكلات تتطلب مزيدًا من الفحص والتحليل (الرحماوي، 2018: 38).

بالإضافة إلى ذلك، أضاف **(FSC)**المهام التالية ضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي في المصارف:

1. **فحص مدى الالتزام بالسياسات والقواعد :**التحقق من التزام المصرف بالسياسات والإجراءات والمبادئ الصادرة عن الجهات الرقابية المختصة في العمل المصرفي.
2. **إعداد خطة تدقيق شاملة :**وضع خطة تدقيق متكاملة للعمليات المصرفية تعتمد على تقييم المخاطر المرتبطة بالأنشطة المختلفة، ومناقشة هذه الخطة مع مجلس الإدارة بهدف تحسين الأداء العام للعمل المصرفي.(FSC, 2002: 3)

3ـــ2ـــ حوكمة الشركات

3ـــ2ـــ1ـــ مفهوم حوكمة الشركات:

1- عرف معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA) الحوكمة بأنها العمليات التي تتم من خلال الاجراءات المستخدمة من قبل ممثلي اصحاب المصالح لتوفير الاشراف على المخاطر وادارتها ومراقبتها وتأكيد كفاية الضوابط الرقابية لإنجاز أهداف الشركة والمحافظة على قيمتها من خلال الحوكمة. (IIA,2002:530) ، كما ورد تعريف نص على ان حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب.(Cadbury,2005) عرّفت **مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**ا الحوكمة بأنها مجموعة من العلاقات التي تربط بين الوحدة الاقتصادية، ومجلس الإدارة، وأصحاب الملكية. وتُعد الحوكمة الأسلوب الذي يوفر الهيكل أو الإطار العام الذي تُحدد من خلاله أهداف الوحدة وتُحقق، بالإضافة إلى مراقبة الأداء والنتائج لضمان تحقيق تلك الأهداف بفعالية. (عواد وسلمان، 12:2020).

كما تركز الحوكمة على تحقيق إدارة ناجحة للسلطة من خلال تقديم الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة، مما يعزز جهودهم في تحقيق الأهداف الموضوعة بما يخدم مصالح الشركة ومساهميها. إضافةً إلى ذلك، تُسهم الحوكمة في تسهيل الرقابة الفعالة على استخدام موارد الوحدة بكفاءة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء.(Manawaduge, 2012)

(19 كما عرفت على انها نظام الهيكلة والتشغيل و السيطرة على الشركة لإنجاز أهداف استراتيجية طويلة الأجل لإرضاء المساهمين ، الدائنين والموظفين والعملاء والموردين ، والامتثال للقوانين (Amba,2014:2).

3ـــ2ـــ2ـــ أهمية حوكمة الشركات:

اكتسبت حوكمة الشركات أهمية كبيرة وقد تعاظمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بهدف تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحماية القانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصاديات، والمجتمعات ويظهر ذلك من خلال الاتي:

1. الإفصاح الكامل: تقديم معلومات شفافة وشاملة حول أداء إدارة الوحدة الاقتصادية، والوضع المالي، والقرارات المهمة التي تتخذها الإدارة العليا. يساعد هذا الإفصاح المساهمين في تقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار واتخاذ قرارات مستنيرة.

2. ضمان الطمأنينة للمستثمرين: توفير مستوى مناسب من الثقة للمستثمرين من خلال تحقيق عوائد جيدة على استثماراتهم، بالإضافة إلى تعظيم القيمة السوقية للأسهم وزيادة ثرواتهم بشكل عادل (Doidge et al., 2015: 9).
3. o4
4. تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجه الشركات والدول. (سليمان،2009: 29).
5. تحقيق فاعلية المحاسبة الداخلية والتأكيد على فاعلية المراجعة الخارجية. (كافي،2018: 117).
6. تعزيز الاستخدام الفعال للموارد المتاحة داخل الشركة، كما أنها تساعد الشركة على جذب رأس مال منخفض التكلفة من خلال زيادة ثقة المستثمرين والدائنين. (Heenetigala, 2011: 22).

ومما سبق تكمن أهمية الحوكمة في المؤسسات في وضع معايير كفيلة في تجنب تضارب المصالح في المؤسسة، وجعل تطبيق هذه المعايير الزامية في المؤسسات لمنع حالات الفساد. (دياب،2014: 37).

3-2-3- اليات حوكمة الشركات:

هي الوسائل المستخدمة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وبسبب تنوع أنظمة الحوكمة، تميل البحوث والدراسات إلى التركيز على الآثار الاقتصادية لتلك الآليات. (Heenetigala, 2011: 17) حيث تختلف الآليات بين الدول، لأن لكل دولة برامجها السياسية والاقتصادية (Alagha,2016: 2). ويمكن توضيح آليات حوكمة الشركات بالشكل الاتي:

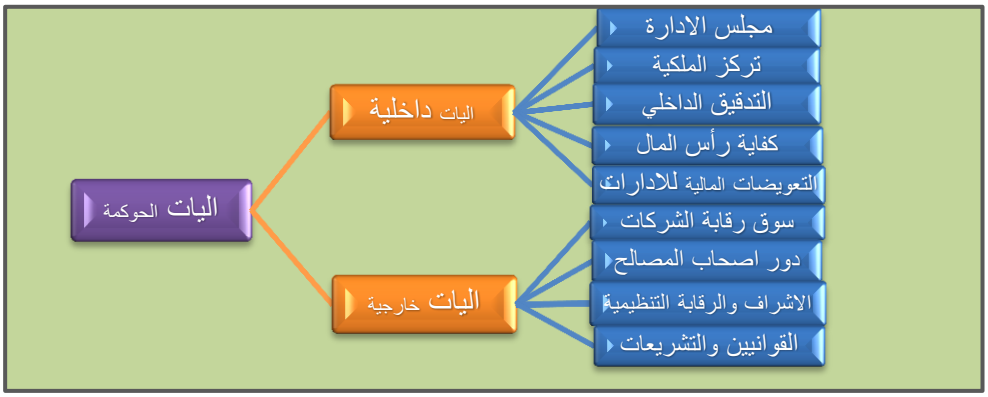

شكل رقم (1) اليات حوكمة الشركات. المصدر (من اعداد الباحث)

يرى الباحث أن تعدد آليات الحوكمة، سواء كانت داخلية أو خارجية، يعود إلى تنوع الأطراف ذات المصلحة في الشركة (أصحاب المصالح)، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق أهدافه الخاصة من خلال هذه الآليات. كما أن هذه الآليات تتفاعل فيما بينها لضمان وجود إطار حوكمة حقيقي وفعال داخل الشركة.

يؤدي هذا التفاعل إلى تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية، وتحقيق الأهداف المخططة، وجذب الاستثمارات، ورفع مستوى الأداء، بالإضافة إلى تحقيق زيادة ملموسة في الأرباح. كما يُسهم في ضمان الالتزام بجميع القوانين والتعليمات المعمول بها.

3-2-4- ركائز حوكمة الشركات

يعتمد نظام حوكمة الشركات والمنظمات على ثلاث ركائز أساسية: (السيسي، 2010: 160)

1. **السلوك الأخلاقي:** يشمل الالتزام بالأخلاقيات المهنية وقواعد السلوك السليم، مع تحقيق توازن عادل في مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة. كما يتضمن الشفافية في

عرض المعلومات المالية لضمان المصداقية والنزاهة، مما يعزز الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة.

2. **الرقابة والمساءلة :**تفعيل دور أصحاب المصلحة في نجاح الشركة، بما في ذلك الهيئات الإشرافية العامة والأطراف المباشرة المعنية بالرقابة، إضافةً إلى جميع الجهات المرتبطة بالمؤسسة (عبد القادر ومحمد، 2009: 4).
3. **إدارة المخاطر :**وهي عملية ديناميكية تهدف إلى تحديد المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف المنشودة واتخاذ التدابير المناسبة للتعامل معها. وتتطلب هذه العملية تكاملاً بين العمليات التنظيمية والموارد للتصدي للمخاطر عند تحديدها (أحمد، 2014: 32).

3-2-5- اهداف حوكمة الشركات:

تتمثل اهداف حوكمة الشركات في تحقيق الشفافية والافصاح والعدالة وتحقيق الحماية للمساهمين مع توفير المعلومات للأطراف المختلفة (أصحاب المصالح) ومراعاة مصالح العمل والعمال والتأكيد على الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة وتعظيم الربحية مع تجنب المسائلة القانونية من خلال ضمان تطبيق القوانين والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي لتطبيق المبادئ الصحيحة ومنع المتاجرة بالسلطة في الشركة والتأكيد على زيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة لتحقيق أعلى قدر للفعالية من المدققين الداخليين. (Catherine & Sullivan, 2003, P12) و(Colley, et al,2005)

3-2-6- مبادئ حوكمة الشركات:

تشمل مبادئ حوكمة الشركات الفعالة ما يلي:

1. توافر إطار فعال للحوكمة: يجب أن يهدف هيكل حوكمة الشركات إلى تعزيز الشفافية ورفع كفاءة أسواق الأوراق المالية، مع الالتزام بسيادة القانون. كما يجب أن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة وتطبيق القانون.
2. حماية حقوق حملة الأسهم: ينبغي أن تضمن القواعد المؤسسة لحوكمة الشركات ممارسة المساهمين لحقوقهم المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة، مثل قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة. تشمل هذه الحقوق(نور الدين، 2017: 314).
3. المعاملة المتساوية للمساهمين **:** ينبغي في إطار حوكمة الشركات ان يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي ان تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم. (خضر،2012: 119)**.**
4. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن يعترف إطار الحوكمة بحقوق أصحاب المصالح، سواء كانت حقوقًا قانونية أو مستمدة من اتفاقيات متبادلة. كما ينبغي أن يشجع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح لتعزيز خلق الثروة، وتوفير فرص العمل، وضمان استدامة الشركات ماليًا (جونستون، 2004: 15).
5. الإفصاح والشفافية: يتعين على إطار حوكمة الشركات ضمان الإفصاح الكامل والدقيق وفي الوقت المناسب عن جميع المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة.(القصاص، 2014: 28).
6. مسؤوليات مجلس الإدارة : وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية. وفيما يأتي شكل توضيحي لمبادئ حوكمة الشركات.(OECD, 2004: 17-24)

3-2-7- تعريف الحوكمة المصرفية:

هي "مجموعة من العلاقات بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح التي من خلالها يتم تحقيق أهداف المؤسسة ويساعد على تحديد السلطة وتوفير مستلزمات تحقيق الأهداف والرقابة على المؤسسة" (Basel 2014: 1). كما عرَّفها **دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف** الصادر عن **البنك المركزي العراقي** بأنها: "مجموعة من الأنظمة الشاملة التي تُحدِّد العلاقات بين مجلس الإدارة

والإدارة التنفيذية للمصرف، وحملة الأسهم، وأصحاب المصالح الأخرى. وتتعلق الحوكمة بالنظام الذي يوجه من خلاله مجلس إدارة المصرف ويراقب أنشطته، مما يؤثر على:

- تحديد استراتيجية المصرف.
- إدارة منظومة المخاطر للمصرف.
- توجيه الأعمال والأنشطة المصرفية.
- تحقيق التوازن بين الالتزام بالمسؤولية تجاه المساهمين وحماية مصالح المودعين، مع مراعاة مصلحة أصحاب المصالح الأخرى.
- امتثال المصرف للقوانين والتعليمات والضوابط السارية.
- ممارسة الإفصاح والشفافية" (دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف، 2018: 3).

3ـ2ـ8ـ أهمية الحوكمة المصرفية:

لا شك أن اهمية الحوكمة في المصارف تعود لأهمية المصارف ذاتها، (أي النظام المصرفي ككل)، فالنظام المصرفي يعتبر أحد أعمدة التمويل في أي اقتصاد، ولا شك أن ضمان استقرار النظام المصرفي وعدم تعثره أمر مهم في أي اقتصاد، كما تعتبر المصارف الأكثر عرضة وهشاشة وتهديداً اتجاه الأزمات والتقلبات أكثر من المؤسسات الأخرى وذلك للأسباب التالية:

1. اعتماد المصارف على أموال المودعين في عملها على العكس من الشركات الأخرى والتي تعتمد على أموال الملاك او المساهمين في ممارسة نشاطها. (Levine,2004: 2).
2. تعد السيولة المصرفية جزء من الالتزامات المصرفية تحت الطلب من طرف أصحاب معظم الودائع، باعتبار ان غالبية أصول المصرف لا تمثل سيولة حالية الا على المدى البعيد.
3. من بين الوظائف الرئيسية للأموال الخاصة للمصرف هي امتصاص واستيعاب الخسائر المحتملة، وهذا يمثل جزءاً محدوداً مقارنة بالأصول ذات المخاطر. (محمد،2010: 108).
4. الحصول على مجلس أدارة قوي باستطاعته اختيار مديرين تنفيذيين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانيين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.
5. زيادة القدرة التنافسية في المدى الطويل نظراً لتمتع المصرف بالشفافية في تعاملاته وفي اجراء المحاسبة والمراجعة المالية بما يدعم الثقة من جانب المستثمرين المحليين كانوا او الدوليين. (وداد،2017: 22-23).

4ـ الجانب العملي:

استهدف الباحث سبعة مصارف في محافظة بغداد، اذ تم توزيع قائمة الفحص على المدققين الداخليين ورؤساء لجان التدقيق في تلك المصارف، بالإضافة للمدققين الخارجيين المتعاقدين مع تلك المصارف، وكان عددها (21) استمارة ملأت جميعها بطريقة المقابلة، ومن خلال هذا الجانب سيتم تحليل هذه القوائم واختبار فرضية الدراسة.

4ـ1ـ عرض وتحليل قائمة الفحص

المحور الأول: ضوابط وإجراءات التدقيق الداخلي في المصرف:

جدول رقم (11) وصف عام لفقرات محور ضوابط وإجراءات التدقيق الداخلي في المصرف

الفقرات	مقياس	غير مطبق غير موثق	مطبق جزئياً غير موثق	مطبق جزئياً موثق جزئياً	مطبق جزئياً موثق كلياً	مطبق كلياً غير موثق	مطبق كلياً موثق جزئياً	مطبق كلياً موثق كلياً	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)
يمتلك المصرف دليل عمل لسياسات وإجراءات	تكرار	--	--	3	--	6	7	5	5.52	1.29	23.3
	نسبة	--	--	14.3	--	28.6	33.3	23.8			

											إدارة التدقيق الداخلي معتمد من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة .
30.4	1.53	5.05	2	9	5	--	3	2	--	تكرار	يوجد دليل للصلاحيات و المسؤوليات خاص بالمستويات الإدارية المختلفة في المصرف
			9.5	42.9	23.8	--	14.3	9.5	--	نسبة	
25.1	1.21	4.81	2	3	9	3	4	--	--	تكرار	ارتباط المدقق الداخلي بالإدارة العليا بشكل مباشر يخوله أداء عمله بشكل مستقل وحيادي .
			9.5	14.3	42.9	14.3	19.0	--	--	نسبة	
32.8	1.61	4.90	3	8	1	3	5	1	--	تكرار	تمتع المدققين الداخليين بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية مما يمكنه من أداء اعماله باحترافية
			14.3	38.1	4.8	14.3	23.8	4.8	--	نسبة	
27.4	1.10	4.00	--	--	11	--	9	1	--	تكرار	التحقق من اعتماد استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها مما يسهل من تقييم تلك المخاطر ويزيد من فاعلية ادارتها
			--	--	52.4	--	42.9	4.8	--	نسبة	
30.6	1.43	4.67	--	9	2	6	3	--	1	تكرار	يقوم المدقق الداخلي بالفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات وأن تكون نتائج التدقيق موضوعية وواضحة وصحيحة وموجزة وكاملة وفي الوقت المناسب .
			--	42.9	9.5	28.6	14.3	--	4.8	نسبة	
46.0	1.60	3.48	--	2	6	1	5	5	2	تكرار	يقوم المدقق

الداخلي بتقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية داخل المصرف .	نسبة	9.5	23.8	23.8	4.8	28.6	9.5	--			
يقوم المدقق بتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات والاقتراحات اللازمة لأداء اعمال المصرف	تكرار	3	3	10	3	1	1	--	2.95	1.24	42.1
	نسبة	14.3	14.3	47.6	14.3	4.8	4.8	--			
يتم تدقيق المعاملات الخاصة بالتعيين والترقية والاستقالة واستحداث وإلغاء التشكيلات من قبل المدقق الداخلي والتأكد من انها تمت وفق الضوابط والتعليمات	تكرار	11	5	4	--	1	--	--	1.81	1.08	59.6
	نسبة	52.4	23.8	19.0	--	4.8	--	--			
تأكد المدقق الداخلي من جود سياسات للفصل بين وظائف العاملين في المصرف من حيث (التخويل ، الحيازة ، التسجيل) .	تكرار	--	3	5	1	9	3	--	4.19	1.36	32.6
	نسبة	--	14.3	23.8	4.8	42.9	14.3	--			
يطبق المدقق الداخلي معايير الصفات ومعايير الأداء في عمله اليومي في ادارة التدقيقي في المصرف لضمان تحقيق الأهداف والاستقلالية والموضوعية والمهارة وتحسين الجودة مع التخطيط المسبق والابلاغ بالنتائج	تكرار	--	3	11	--	6	1	--	3.57	1.21	33.8
	نسبة	--	14.3	52.4	--	28.6	4.8	--			

للمرجعيات العليا ومتابعتها.											
يتم رفع تقارير إدارة التدقيق الداخلي بشكل مباشر الى رئيس لجنة التدقيق لضمان استقلاليتها.	تكرار	--	--	--	--	--	5	4	12	6.33	0.86	13.5
	نسبة	--	--	--	--	--	23.8	19.0	57.1			
تقوم لجنة التدقيق الداخلي بفحص وتقييم خطة عمل المدقق الداخلي وبما يتلائم مع خطة إدارة المصرف ككل .	تكرار	--	3	3	1	6	4	4	4	4.81	1.72	35.8
	نسبة	--	14.3	14.3	4.8	28.6	19.0	19.0	19.0			
تقديم تقارير شهرية وفصلية ونصفية وسنوية عن نتائج اعمال إدارة التدقيق الى لجنة التدقيق من قبل المدقق الداخلي	تكرار	--	--	--	3	--	8	--	--	4.29	1.42	33.1
	نسبة	--	--	--	14.3	--	38.1	--	--			
العمل داخل المصرف مقسم بموجب دليل لوصف الوظائف ككل وفي قسم التدقيق الداخلي خصوصاً .	تكرار	--	2	--	1	6	3	--	--	3.95	1.32	33.4
	نسبة	--	9.5	--	4.8	28.6	14.3	--	--			
تمارس إجراءات حماية الموجودات من الاستخدام غير المسموح او المصرح به من قبل إدارة التدقيق الداخلي في المصرف	تكرار	10	7	1	1	2	--	--	--	1.95	1.28	65.7
	نسبة	47.6	33.3	4.8	4.8	9.5	--	--	--			
لإدارة قسم التدقيق الداخلي صلاحيات متابعة تنفيذ الخطط	تكرار	4	7	3	1	4	2	--	--	3.00	1.70	56.8
	نسبة	19.0	33.3	14.3	4.8	19.0	9.5	--	--			

الموضوعة وتقييمها ورفع تقاريرها الى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.											
يقوم المصرف بالتحقق من ان إدارة التدقيق الداخلي خاضعة للأشراف المباشر من قبل لجنة التدقيق .	تكرار	--	--	18	2	1	--	--	4.81	0.51	10.6
	نسبة	--	--	85.7	9.5	4.8	--	--			
يتم مراقبة عمليات غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتأكد من امتثال المصرف للقوانين والتعليمات من خلال تدقيق عمل إدارة الامتثال من قبل المدقق الداخلي .	تكرار	--	3	3	1	12	2	--	3.67	1.28	34.9
	نسبة	--	14.3	14.3	4.8	57.1	9.5	--			
مصادقة الرئيس التنفيذي او الرئيس المالي على القوائم المالية بعد عرضها على المدقق الداخلي لتشجيع الإدارة على تحمل مسؤولياتها بالنسبة للقوائم المالية التي تعرض على مجلس الإدارة .	تكرار	2	12	2	5	--	--	--	5.52	0.98	17.8
	نسبة	9.5	57.1	9.5	23.8	--	--	--			
اتباع أسلوب التبليغ عن المخالفات القانونية او المالية او الإدارية من قبل الموظفين الى لجنة التدقيق وبسرية تامة .	تكرار	--	--	--	--	2	5	14	1.43	0.68	47.3
	نسبة	--	--	--	--	9.5	23.8	66.7			

قيمة الوسط الحسابي المرجح للمحور = 4.03 قيمة الفجوة = 0.03

المصدر: إعداد الجدول بواسطة الباحث اعتمادًا على نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (يمتلك المصرف دليل عمل لسياسات وإجراءات إدارة التدقيق الداخلي معتمد من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة) (5.52) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً غير موثق) وبنسبة **(28.6%)** و(مطبق كلياً وموثق جزئياً) وبنسبة **(33.3%)** و(مطبق كلياً وموثق كلياً) وبنسبة (23.8%).
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (يوجد دليل للصلاحيات والمسؤوليات خاص بالمستويات الإدارية المختلفة في المصرف) (5.05) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً غير موثق) وبنسبة (23.8%) و(مطبق كلياً وموثق جزئياً) وبنسبة (42.9%) و (مطبق كلياً وموثق كلياً) وبنسبة **(9.5%)**.
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (ارتباط المدقق الداخلي بالإدارة العليا بشكل مباشر يخوله اداء عمله بشكل مستقل وحيادي) (4.81) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً غير موثق) وبنسبة (42.9%) و(مطبق كلياً وموثق جزئياً) وبنسبة (14.3%) و(مطبق كلياً وموثق كلياً) وبنسبة **(9.5%)**.
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (تمتع المدققين الداخليين بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية مما يمكنه من أداء اعماله باحترافية) (4.90) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً غير موثق) وبنسبة **(4.8%)** و(مطبق كلياً وموثق جزئياً) وبنسبة (38.1%) و(مطبق كلياً وموثق كلياً) وبنسبة **(14.3%)**.
5. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (التحقق من اعتماد استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها يسهل من تقييم تلك المخاطر ويزيد من فاعلية ادارتها) (4.00) وهي مساوية لقيمة الوسط الفرضي، وهذا يعني بان الاجابات اتجهت نحو (مطبق جزئياً غير موثق) وبنسبة (4.8%) و(مطبق جزئياً وموثق جزئياً) وبنسبة (42.9%) وكذلك اتجهت نحو (مطبق كلياً وغير موثق) وبنسبة **(52.4%)**.
6. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (يقوم المدقق الداخلي بالفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات وأن تكون نتائج التدقيق موضوعية وواضحة وصحيحة وموجزة وكاملة وفي الوقت المناسب) (4.67) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً غير موثق) وبنسبة **(9.5%)** و(مطبق كلياً وموثق جزئياً) وبنسبة (42.9%).
7. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (يقوم المدقق الداخلي بتقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية داخل المصرف) (3.48) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (غير مطبق غير موثق) وبنسبة (9.5%) و (مطبق جزئياً غير موثق) وبنسبة (23.8%) و(مطبق جزئياً وموثق جزئيا)ً وبنسبة (23.8%).
8. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (يقوم المدقق الداخلي بتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات والاقتراحات اللازمة لأداء اعمال المصرف) (2.95) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (غير مطبق غير موثق) وبنسبة **(14.3%)** و(مطبق جزئياً غير موثق) وبنسبة **(14.3%)** و(مطبق جزئياً وموثق جزئياً) وبنسبة **(47.6%)**.
9. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (يتم تدقيق المعاملات الخاصة بالتعيين والترقية والاستقالة واستحداث وإلغاء التشكيلات من قبل المدقق الداخلي والتأكد من انها تمت وفق الضوابط والتعليمات) (1.81) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (غير مطبق غير موثق) وبنسبة (52.4%) و(مطبق جزئياً غير موثق) وبنسبة (23.8%) و(مطبق جزئياً وموثق جزئياً) وبنسبة **(19.0%)**.
10. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (تأكد المدقق الداخلي من وجود سياسات للفصل بين وظائف العاملين في المصرف من حيث (التخويل، الحيازة، التسجيل)) (4.19) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً غير موثق) وبنسبة (42.9%) و (مطبق كلياً وموثق جزئياً) وبنسبة **(14.3%)**.

11. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (يطبق المدقق الداخلي معايير الصفات ومعايير الأداء في عمله اليومي في ادارة التدقيق في المصرف لضمان تحقيق الأهداف والاستقلالية والموضوعية والمهارة وتحسين الجودة مع التخطيط المسبق والابلاغ بالنتائج للمرجعيات العليا ومتابعتها) (3.57) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق جزئياً غير موثق) وبنسبة (14.3%) و (مطبق جزئياً وموثق جزئياً) وبنسبة **(52.4%)**.

12. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (يتم رفع التقارير إدارة التدقيق الداخلي بشكل مباشر الى رئيس لجنة التدقيق لضمان استقلاليتها) (6.33) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً غير موثق وبنسبة (23.8%) و(مطبق كلياً وموثق جزئياً) وبنسبة (19.0%) و(مطبق كلياً وموثق كلياً) وبنسبة (57.1%).

13. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (تقوم لجنة التدقيق الداخلي بفحص وتقييم خطة عمل المدقق الداخلي وبما يتلائم مع خطة إدارة المصرف ككل) (4.81) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً غير موثق) وبنسبة (28.6%) و(مطبق كلياً وموثق جزئياً) وبنسبة (19.0%) و(مطبق كلياً وموثق كلياً) وبنسبة (19.0%).

14. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (تقديم تقارير شهرية وفصلية ونصفية وسنوية عن نتائج اعمال إدارة التدقيق الى لجنة التدقيق من قبل المدقق الداخلي) (4.29) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً وموثق جزئياً) وبنسبة **(38.1%)** ونلاحظ بان نسبة الـ (مطبق جزئياً موثق جزئياً) بلغت **(47.6%)** وهي كبيرة وهذا سببه قرب قيمة الوسط الحسابي المرجح من قيمة الوسط الفرضي نوعا ما.

15. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (العمل داخل المصرف مقسم بموجب دليل لوصف الوظائف ككل وفي قسم التدقيق الداخلي خصوصاً) (3.95) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق جزئياً غير موثق) وبنسبة (**9.5%**) و (مطبق جزئياً وموثق جزئياً) وبنسبة (**42.9%**).

16. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (تمارس إجراءات حماية الموجودات من الاستخدام غير المسموح او المصرح به من قبل إدارة التدقيق الداخلي في المصرف) (1.95) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (غير مطبق غير موثق) وبنسبة (47.6%)) و (مطبق جزئياً غير موثق) وبنسبة **(33.3%)** و (مطبق جزئياً وموثق جزئياً) وبنسبة (4.8%).

17. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (لإدارة قسم التدقيق الداخلي صلاحيات متابعة تنفيذ الخطط الموضوعة وتقييمها ورفع تقاريرها الى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق) (3.00) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (غير مطبق غير موثق) وبنسبة (19.0%) و(مطبق جزئياً غير موثق) وبنسبة **(33.3%)** و (مطبق جزئياً وموثق جزئياً) وبنسبة (14.3%).

18. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (يقوم المصرف بالتحقق من ان إدارة التدقيق الداخلي خاضعة للأشراف المباشر من قبل لجنة التدقيق) (4.81) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً غير موثق) وبنسبة **(85.7%)**.

19. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (يتم مراقبة عمليات غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتأكد من امتثال المصرف للقوانين والتعليمات من خلال تدقيق عمل إدارة الامتثال من قبل المدقق الداخلي) (3.67) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق جزئياً غير موثق) وبنسبة (9.5%) و (مطبق جزئياً وموثق جزئياً) وبنسبة (57.1%).

20. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (مصادقة الرئيس التنفيذي او الرئيس المالي على القوائم المالية بعد عرضها على المدقق الداخلي لتشجيع الإدارة على تحمل مسؤولياتها بالنسبة للقوائم المالية التي تعرض على مجلس الإدارة) (5.52) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان

الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً غير موثق) وبنسبة (9.5%) و (مطبق كلياً وموثق جزئياً) وبنسبة (57.1%) و(مطبق كلياً وموثق كلياً) وبنسبة (9.5%).

21. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (اتباع أسلوب التبليغ عن المخالفات القانونية او المالية او الإدارية من قبل الموظفين الى لجنة التدقيق وبسرية تامة) (1.43) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (غير مطبق غير موثق) وبنسبة (66.7%) و(مطبق جزئياً غير موثق) وبنسبة (23.8%) و(مطبق جزئياً وموثق جزئيا)ً وبنسبة (9.5%)).

ومن خلال قيم الانحراف المعياري والتي تراوحت بين (0.51-1.72) هذا يعني بان اجابات افراد العينة كانت متجانسة حول هذا المحور.

كانت الفقرة الأكثر تجانسًا في إجابات أفراد العينة هي **"يقوم المصرف بالتحقق من أن إدارة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من قبل لجنة التدقيق"**، حيث سجلت أقل معامل اختلاف بمقدار **.(10.6%)**

كما بلغ **الوسط الحسابي المرجح** لهذا المحور **(4.03)**، وهو أعلى قليلاً من الوسط الفرضي وقريب من الرتبة **(4)**، مما يشير إلى أن هذا المحور **"مطبق جزئيًا وموثق كليًا ."**أما **الفجوة** لهذا المحور فقد بلغت **(0.03)**، كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (12) يبين الاهمية النسبية والفجوة لمحور ضوابط وإجراءات التدقيق الداخلي لكل مصرف

اسم المصرف	الوسط الحسابي المرجح	الاهمية النسبية	الفجوة
المصرف الاهلي العراقي	4.90	%70.0	0.90
مصرف اشور	4.97	%71.0	0.97
مصرف الاستثمار العراقي	3.34	%47.7	-0.66
مصرف الائتمان العراقي	4.95	%70.7	0.95
مصرف الخليج التجاري	3.35	%47.9	-0.65
مصرف الشرق الاوسط	4.17	%59.6	0.17
مصرف بابل	2.54	%36.3	-1.46

نلاحظ بأن ضوابط وإجراءات التدقيق الداخلي في المصارف ظهرت في مصرف اشور هي الافضل حيث بلغت الاهمية النسبية **(71%)** وبفجوة (0.97) ويليه مصرف الائتمان العراقي وبأهمية نسبية (70.7%) وبفجوة (0.95) ويليه المصرف الاهلي العراقي وبأهمية نسبية **(70%)** وبفجوة (0.90) ويليه مصرف الشرق الاوسط وبأهمية نسبية **(59.6%)** وبفجوة (0.17) ويمثل هذا المحور نقاط قوى للمصارف أعلاه، ونلاحظ بان كل من (مصرف الاستثمار العراقي و مصرف الخليج التجاري و مصرف بابل) ظهرت الفجوة لهم سالبة أي ان ضوابط وإجراءات التدقيق الداخلي في هذه المصارف فيها ضعف كبير جداً أي ان هذا المحور يمثل نقاط ضعف على هذه المصارف ، وهذا اتضح ايضاً من خلال قيم الاهمية النسبية والتي كانت أقل من **(50%)**.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 246-270
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.13

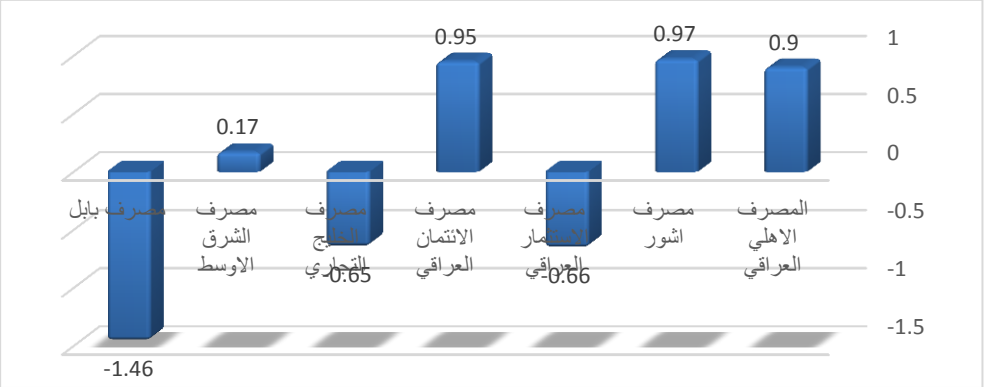

شكل (15) يبين الفجوة لكل مصرف لمحور ضوابط وإجراءات التدقيق الداخلي في المصارف

المحور الثاني: ضمان وجود إطار فعال للحوكمة:

جدول رقم :(13) الوصف العام لفقرات ضمان وجود إطار فعّال للحوكمة.

الفقرات	مقياس	غير مطبق غير موثق	مطبق جزئياً غير موثق	مطبق جزئياً موثق جزئياً	مطبق جزئياً موثق كلياً	مطبق كلياً غير موثق	مطبق كلياً موثق جزئياً	مطبق كلياً موثق كلياً	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)
يتوفر في المصرف إطار فعال و قانوني والذي ينظم العلاقة لضبط المسؤوليات بين مختلف الأطراف في المصرف من اجل تحقيق اهداف المصرف وتنفيذ استراتيجيته	تكرار	--	2	1	--	12	4	2	5.00	1.30	26.1
	نسبة	--	9.5	4.8	--	57.1	19.0	9.5			
يقوم المصرف بتوفير المعلومات الكافية لموظفيه والعاملين فيه عن الضوابط والاحكام والقوانين الخاصة التي تنظم العمل في المصرف .	تكرار	--	1	--	--	13	5	2	5.29	1.01	19.1
	نسبة	--	4.8	--	--	61.9	23.8	9.5			
تقوم الجهات التدقيقية والرقابية في المصرف بواجباتها فيما يتعلق	تكرار	2	5	8	2	4	--	--	3.05	1.24	40.8
	نسبة	9.5	23.8	38.1	9.5	19.0	--	--			

بمتابعة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وتقييم عملها .											
تتمتع الجهات التنظيمية والتنفيذية والرقابية فالمصرف بالصلاحيات الكافية لقيامها بواجباتها .	تكرار	--	--	1	--	12	8	--	5.29	0.72	13.6
	نسبة	--	--	4.8	--	57.1	38.1	--			
يتم العمل على التوازن بين الالتزام بالمسؤولية تجاه المساهمين وحماية مصالح المودعين واخذ مصلحة أصحاب المصالح الاخرين بالحسبان .	تكرار	--	1	2	--	18	--	--	4.67	0.86	18.4
	نسبة	--	4.8	9.5	--	85.7	--	--			
يقوم المصرف بالتصرف بنزاهة و مصداقية وشفافية مع جميع الأطراف المرتبطة به بما يحقق تطبيق فعال لمبادئ الحوكمة المصرفية .	تكرار	--	4	4	--	13	--	--	4.05	1.28	31.7
	نسبة	--	19.0	19.0	--	61.9	--	--			
قيمة الوسط الحسابي المرجح للمحور = 4.56 قيمة الفجوة = 0.56											

تم إعداد الجدول بواسطة الباحث استنادًا إلى نتائج التحليل باستخدام برنامج SPSS.

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (يتوفر في المصرف إطار فعال وقانوني والذي ينظم العلاقة لضبط المسؤوليات بين مختلف الأطراف في المصرف من اجل تحقيق اهداف المصرف وتنفيذ استراتيجيته) (5.00) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً غير موثق) وبنسبة (57.1%) و (مطبق كلياً وموثق جزئياً) وبنسبة (19%) و (مطبق كلياً وموثق كلياً) وبنسبة (9.5%).
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (يقوم المصرف بتوفير المعلومات الكافية لموظفيه والعاملين فيه عن الضوابط والاحكام والقوانين الخاصة التي تنظم العمل في المصرف) (5.29) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً غير موثق) وبنسبة (61.9%) و (مطبق كلياً وموثق جزئياً) وبنسبة (23.8%) و (مطبق كلياً وموثق كلياً) وبنسبة (9.5%).

3. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (تقوم الجهات التدقيقية والرقابية في المصرف بواجباتها فيما يتعلق بمتابعة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وتقييم عملها) (3.05) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (غير مطبق غير موثق) وبنسبة (9.5%)) و (مطبق جزئياً غير موثق) وبنسبة (23.8%) و (مطبق جزئياً وموثق جزئياً) وبنسبة (38.1%).

4. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (تتمتع الجهات التنظيمية والتنفيذية والرقابية في المصرف بالصلاحيات الكافية لقيامها بواجباتها) (5.29) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً غير موثق) وبنسبة (57.1%) و (مطبق كلياً وموثق جزئياً) وبنسبة (38.1%).

5. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (يتم العمل على التوازن بين الالتزام بالمسؤولية تجاه المساهمين وحماية مصالح المودعين واخذ مصلحة أصحاب المصالح الاخرين بالحسبان) (4.67) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً غير موثق) وبنسبة (85.7%).

6. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لفقرة (يقوم المصرف بالتصرف بنزاهة ومصداقية وشفافية مع جميع الأطراف المرتبطة به بما يحقق تطبيق فعال لمبادئ الحوكمة المصرفية) (4.05) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اي ان الاجابات كانت متجهة نحو (مطبق كلياً غير موثق) وبنسبة **(61.9%)**.

ومن خلال قيم الانحراف المعياري والتي تراوحت بين (0.72-1.30) هذا يعني بان اجابات افراد العينة كانت متجانسة حول هذا المحور.

اما الفقرة الاكثر تجانساً في اجابات افراد العينة كانت (يتم العمل على التوازن بين الالتزام بالمسؤولية تجاه المساهمين وحماية مصالح المودعين واخذ مصلحة أصحاب المصالح الاخرين بالحسبان) حيث امتلكت اقل معامل اختلاف والذي بلغ **(18.4%)**. وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لهذا المحور (4.56) وهو أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (4) وقريب من الرتبة (5) أي انه ممكن القول بان هذا المحور هو (مطبق كلياً غير موثق) اما الفجوة لهذا المحور فقد بلغت (0.56) كما نلاحظ ومن خلال الجدول الاتي:

جدول رقم (14) يبين الاهمية النسبية والفجوة لضمان وجود إطار فعال للحوكمة

اسم المصرف	الوسط الحسابي المرجح	الاهمية النسبية	الفجوة
المصرف الاهلي العراقي	4.94	%70.6	0.94
مصرف اشور	5.28	%75.4	1.28
مصرف الاستثمار العراقي	4.78	%68.3	0.78
مصرف الائتمان العراقي	4.83	%69.0	0.83
مصرف الخليج التجاري	4.33	%61.9	0.33
مصرف الشرق الاوسط	4.67	%66.7	0.67
مصرف بابل	3.06	%43.7	-0.94

نلاحظ بان ضمان وجود اطار فعال للحوكمة ظهرت في مصرف اشور هي الافضل حيث بلغت الاهمية النسبية (75.4%) وبفجوة (1.28) ويليه المصرف الاهلي العراقي وبأهمية نسبية (70.6%) وبفجوة (0.94) ويليه مصرف الائتمان العراقي وبأهمية نسبية **(69%)** وبفجوة (0.83) ويليه مصرف الاستثمار العراقي وبأهمية نسبية **(68.3%)** وبفجوة (0.78) ويليه مصرف الشرق الاوسط وبأهمية نسبية **(66.7%)** وبفجوة (0.67) ويليه مصرف الخليج التجاري وبأهمية نسبية (61.9%) وبفجوة (0.33) أي ان هذا المحور يمثل نقاط قوة للمصارف سابقة الذكر، ونلاحظ بان مصرف بابل ظهرت الفجوة له سالبة أي ان ضمان وجود اطار فعال للحوكمة في هذا المصرف

ضعيف جداً أي ان هذا المحور يعتبر نقطة ضعف لدى مصرف بابل ، وهذا اتضح ايضاً من خلال قيمة الاهمية النسبية والتي بلغت **(43.7%)**.

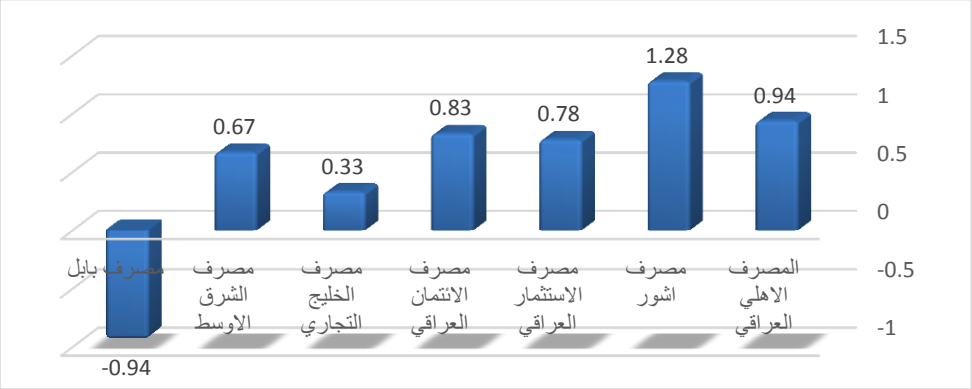

شكل رقم (16) يبين الفجوة لكل مصرف لضمان وجود إطار فعال للحوكمة

4ـ2ـ اختبار فرضية البحث:

لاختبار فرضية البحث والتي تنص (يوجد لألية التدقيق الداخلي في المصارف دور مؤثر وفعال في ضمان وجود إطار فعال للحوكمة).

جدول رقم (28) نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الاولى

قيمة الثابت	معامل بيتا	معامل التحديد %	F المحسوبة	درجة الحرية	F الجدولية	الدلالة
2.03	0.63	0.77	27.44	19،1	4.38	وجود تأثير

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (28) بلغت قيمة F المحسوبة (27.44) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (19،1) والبالغة (4.38) وهذا يعني ان لألية التدقيق الداخلي في المصارف دور مؤثر وفعال في ضمان وجود اطار فعال للحوكمة، وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي (علاقة طردية)، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.77) وهذا يعني بان (77%) من التغيرات الحاصلة في ضمان وجود اطار فعال للحوكمة يمكن تفسيره من خلال ضوابط وإجراءات التدقيق الداخلي في المصرف، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.63) وهي قيمة موجبة وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في ضوابط وإجراءات التدقيق الداخلي في المصرف سوف يكون هناك زيادة بمقدار (63%) في تحقيق ضمان وجود اطار فعال للحوكمة ، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y1 = 2.03 + 0.63\ X$$

حيث ان: Y1: تمثل ضمان وجود إطار فعال للحوكمة

5ـ الاستنتاجات والتوصيات

5ـ1ـ الاستنتاجات:

1. إن التدقيق الداخلي له أهمية لجميع أصحاب المصالح، لتوفير عنصري المصداقية والشفافية لمخرجات العملية المحاسبية المتمثلة بالمعلومات الواردة في القوائم المالية والتقارير.
2. لم تعد التكلفة قيداً على أداء وظيفة التدقيق الداخلي الحديثة، للتطور السريع على اهداف وظيفة التدقيق الداخلي خصوصا فيما يتعلق تقييم وتحسين فاعلية الحوكمة في الشركة.

3. إن حوكمة الشركات التي أكد عليها معهد المراجعين أصبحت من اهداف التدقيق الداخلي من خلال تقيمها وتحسين فاعليتها في المصرف.
4. تلعب وظيفة التدقيق الداخلي دورًا محوريًا في تقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بمبادئ الحوكمة، إذ يتوجب على المدقق الداخلي التركيز على تفعيل هذه المبادئ وضمان الالتزام بها. يساعد ذلك في تعزيز الشفافية والمساءلة، ودعم اتخاذ القرارات السليمة بما يحقق أهداف المؤسسة بكفاءة وفاعلية.

5-2- التوصيات:

1. تعزيز الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها أمرًا ضروريًا؛ نظرًا لأثرها الإيجابي في دعم تطبيق مبادئ الحوكمة، إذ تُعتبر من الآليات الرئيسة التي تُعزز الشفافية والمساءلة وتساهم في تحقيق كفاءة الأداء المؤسسي.
2. العمل على تحقيق مستوى مناسب من الإفصاح في التقارير المالية بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة المصرفية، وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح مع المصرف وفي الوقت المناسب.
3. إدخال مهام جديدة ضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي، مثل التأكد من ممارسة صغار حملة الأسهم لحقوقهم التصويتية، واطلاعهم على التقارير المالية في الوقت المناسب، وإشراك المدققين الداخليين في إعداد هيكل التعويضات والحوافز لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة فيما يخص استراتيجية المصرف.
4. استحداث دائرة أو قسم في البنك المركزي العراقي خاص بمتابعة تطبيق الحوكمة في المصارف وتفعيلها، من خلال زيارات ميدانية للمصارف، مع متابعة تقاريرها المالية المرسلة إلى البنك المركزي، ومدى توافقها مع مبادئ الحوكمة المصرفية وتعليماتها.

المصادر:

أولًا: القوانين والمعايير والضوابط

- البنك المركزي العراقي .(2018) .دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف.
- مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي.(2000) .

ثانيًا: الكتب

- الجمال، جيهان عبد المعز .(2014) .المراجعة وحوكمة الشركات (ط. 1). العين: دار الكتاب الجامعي.
- جونستون، دونالد جي .(2004) .مبادئ مؤسسة التعاون الاقتصادي للحكم الرشيد.
- خضر، احمد علي .(2012) .حوكمة الشركات (ط. 1). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- الرمحي، زاهر عطا .(2017) .الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية (ط. 1). عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع.
- سليمان، محمد مصطفى .(2009) .دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (ط. 2). الإسكندرية: الدار الجامعية.
- السيسي، صلاح الدين حسن .(2010) .تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية (ط. 1). القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- شحاته، السيد شحاتة .(2014) .دراسة متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقاً لأحدث المعايير الأمريكية .الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- القصاص، خليل محمد .(2014) .الحوكمة المؤسسية واستراتيجيات التدقيق الداخلي .إدارة البحوث - اتحاد المصارف العربية.
- عبد الله، خالد امين .(2014) .تدقيق الحسابات (ط. 1). القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد.

- نورالدين، احمد قايد .(2017) .المفاهيم في الرقابة الداخلية (ط. 1). عمان: دار الإعصار العلمي.

ثالثًا: الرسائل والأطاريح

- أحمد، منى عبد الفتاح .(2014) .إثر حوكمة الشركات في مخاطر الضريبة: (بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية) رسالة دبلوم عالي، جامعة بغداد.
- بوزارة، ياسمين.(2015) . (إثر الحوكمة البنكية في إدارة المخاطر)رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.(
- حليمة، بن علي .وبشيرة، بالخير .(2018) .(دور التدقيق الداخلي في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المصرفية)رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية، الجزائر.
- دياب، رنا مصطفى .(2014) .(واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة)رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- الرحماوي، حوراء وليد جبار .(2018) .(دور التدقيق الداخلي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)رسالة دبلوم عالي، جامعة بغداد.
- العبودي، سعاد حسين جويد.(2015) . (أثر إعادة هيكلة الرقابة الداخلية في أداء المصارف الحكومية: دراسة حالة في مصرف الرشيد)رسالة دبلوم عالي، جامعة بغداد.

رابعًا: البحوث والتقارير والمجلات:

- بلقاسم .(2017) .المراجعة الداخلية .جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- عبد القادر، بريش .ومحمد، حمو .(2009) .البعد السلوكي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية .بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات، الجزائر.
- عواد، طالب حمد .وسلمان، عامر محمد .(2020) .(دور التدقيق الداخلي في تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة لتحقيق فعالية الحوكمة المصرفية .مجلة كلية التراث الجامعة، 1.(29)

الدراسات والبحوث باللغة الإنكليزية:

(Books)

- Kagermann, H., Kinney, W., Kuting, K., & Weber, C. P. (2008). Internal audit handbook. Verlag Berlin Heidelberg.
- Levine, R. (2004). The corporate governance of banks. World Bank Policy Research Working.
- Pickett, K. H. S. (2010). The internal auditing handbook (3rd ed.). USA: John Wiley.
- Colley, J., et al. (2005). What is corporate governance? McGraw-Hill Professional.

(Dissertations & Theses)

- Amba, S. M. (2014). Corporate governance and firms' financial performance (Doctoral dissertation, New York Institute of Technology, Bahrain).
- Catherine, L. K.-H., & Sullivan, J. D. (2003). Afforesting the corporate governance in the development and rising and transitional economies. CIPE.

- Florea, R., & Florea, R. (2013). Internal audit and corporate governance. George Bacovia University, Bacău, Romania.
- Heenetigala, K. M. (2011). Corporate governance practices and firm performance of listed companies in Sri Lanka (Doctoral dissertation, Melbourne).
- Manawaduge, A. S. P. G. (2012). Corporate governance practices and their impacts on corporate performance in emerging markets: Case study of Sri Lanka (Doctoral dissertation, University of Wollongong).

(Journals, Research, and Articles)

- Barclay Simpson. (2005). An introduction to internal auditing in banking. USA.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2014). Basel 4 guideline of corporate governance.
- Doidge, C., et al. (2015). Why do countries matter so much for corporate governance? Journal of Financial Economics, 8.
- Financial Services Commission. (2002). Banking guidance note No. 6: Internal audit.
- Institute of Internal Auditors (IIA). (2002). Recommendations for improving corporate governance presented to the New York Stock Exchange. Altamonte Springs, FL.
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). (2004). Principles of corporate governance. OECD Publication Service.
- Ramamoorti, S. (2003). Internal auditing: History, evolution, and prospects. Research Opportunities in Internal Auditing.
- Report and Accounts. (2005). Cadbury Schweppes.
- RSM Astute Consulting. (2008). Internal audit and risk management.